

إشكالية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية

The problem of liquidity management in Islamic banks compared to conventional ones

أ.بن عامر زين الدين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية-الجزائر

ملخص: عملنا من خلال هذه الدراسة على التعريف بالمفاهيم الأساسية للسيولة وأهميتها وواقعها في المصارف الإسلامية، لننتقل بعدها للحديث عن المخاطر عموما وعن مخاطر السيولة بصفة خاصة والناجمة عن عدم الاحتفاظ بالمستوى الأمثل من السيولة، وأنه لا بد من إدارتها للتقليل من حدتها وأثارها، وكان ذلك مدخل للتعرف على مشكلة السيولة وواقعها في المصارف الإسلامية وتحليل طبيعة مشكلة إدارتها في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية، وصولا إلى تحديد درجة حدة مشكلة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية والتقليدية وأيهما أكثر تعقيدا؟ وكيف أن البنوك المركزية تزيد من حدة مشكلة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية؟
الكلمات المفتاحية: السيولة، إدارة السيولة، المصارف الإسلامية التقليدية و المركزية.

Abstract: We have worked through this study to introduce the basic concepts of liquidity and its importance and its reality in Islamic banks. We then move on to talk about the risks in general and the liquidity risks in particular, which result from not maintaining the optimal level of liquidity and that it must be managed to reduce its severity and effects. The problem of liquidity and its reality in Islamic banks and analyze the nature of the problem of its management in Islamic banks compared to conventional ones, to determine the degree of severity of the problem of liquidity management in Islamic banks and traditional and whichever is more complex, and how central banks increase The problem of liquidity management in Islamic banks.

Key words: liquidity, management liquidity traditional and central Islamic banks.

إن مشكلة السيولة من المشاكل المعقدة التي تواجه المصارف عامة والإسلامية منها على وجه الخصوص، فقد لازمت منذ نشأتها لطبيعتها و لطبيعة أنشطتها وطبيعة البيئة المحيطة بها، لذلك عملت المصارف الإسلامية على غرار المصارف التقليدية، على إدارة سيولتها للحفاظ على نموها، وربحياتها، سمعتها وبقائها، في ظل مجموعة من المعوقات والمشاكل الشرعية كحرمه بيع الدين رغم أن جزء كبير من أصول المصارف الإسلامية عبارة عن ديون، ومشاكل قانونية أهمها إشكالية رقابة المصارف المركزية الربوية على المصارف الإسلامية، ومشاكل أخرى متعلقة بمحدودية الابتكار في منتجات إدارة السيولة، ومشاكل راجعة للبيئة التي تعمل بها هذه المصارف وأهمها عدم نضج السوق المالية الإسلامية، فهذه المشاكل تعقد وتضعب مهمة المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها ناهيك عن كون إدارة السيولة تتم في ظل الأهداف المتناقضة السيولة، الربحية والأمان فالى أي مدى تعتبر إدارة السيولة أكثر تعقيدا بالنسبة للمصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية؟

ما المقصود بإدارة السيولة؟ وما مدى أهميتها بالنسبة للمصارف؟

ما هو واقع السيولة في المصارف الإسلامية؟

ما هو منشأ مشكلة السيولة لدى المصارف؟

ما هي أهم المشاكل البيئية والمالية والشرعية التي تعيق المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها؟

وكيف تزيد البنوك المركزية من حدة مشكلة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية؟

منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف مشكلة البحث وصفا دقيقا وتحليل طبيعتها ودرجة حدتها، كما اعتمدنا على المنهج المقارن لمقارنة هذه المشكلة على مستوى المصارف الإسلامية من جهة والتقليدية من جهة ثانية.

أولاً: الإطار النظري للموضوع

1- السيولة، تعريفها وأهميتها

1-1- تعريف السيولة:

عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية" (موقع صندوق النقد الدولي، 2018).

وعرفتها لجنة بازل بأنها "القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة" (موقع لجنة بازل، 2018).

ويمكن تعريفها أيضا بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان من خلال احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل، إضافة إلى أصول شبه سائلة، ومن خلال قدرة المصرف على الاقتراض لمقابلة حركات السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة (أسامة العاني ومحمد الشويات، 2015، ص7).

وعموما مصطلح السيولة يلفظ ويراد به معاني مختلفة، وهذا الاختلاف راجع لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث لمصطلح السيولة، إلا أن كل تعاريف السيولة تدور حول النقد وما يسهل تحويله إلى نقد دون خسائر رأس مالية.

1-2- أهمية السيولة النقدية بالنسبة للمصارف:

السيولة ضرورية لبقاء المصرف، ويجب أن تبقى متوفرة تحت الطلب لتجنب المخاطرة واحتمال الإفلاس، فالمصرف لا يستطيع أن يتنبأ بدقة بالنفقات الداخلية والخارجية لذلك يكون الاحتفاظ بالحجم الأمثل من السيولة ضروري للبقاء.

إن احتفاظ المصرف بالحجم الأمثل من السيولة يسهل عليه تلبية طلبات السحب والتمويل، فيظهر بمظهر القوي القادر على الوفاء بالتزاماته، فتزيد ثقة العملاء فيه وتزيد مدخراتهم وودائعهم وتزيد قدرة المصرف التنافسية تبعاً لذلك، وعلى العكس فإن تأجيل صرف شيك مسحوب أو تأجيل دفع وديعة مستحقة الدفع، يفقد العملاء ثقتهم في المصرف ولو أشيع هذا الأمر لازداد الطلب على الودائع ولأصبحت هنالك أزمة سيولة (أحمد محمد السعيد و إبراهيم عبد الحليم عباده، 2017، ص8).

كما يتجنب المصرف الذي يتمتع بسيولة مناسبة الخسارة الناتجة عن البيع الاضطراري للأصول (جمال أحمد زيد الكيلاني، 2015، ص4).

تعد السيولة المناسبة مؤشر إيجابي على عمل المصرف وتبعده عن الاقتراض المتكرر من المصرف المركزي، فرغم كونه المقرض الأخير إلا أن كثرة الاقتراض منه تقلل من ثقته في المصرف المقترض ومنه إخضاعه لإجراءات الرقابة والمتابعة باستمرار (صابرين بن المبروك الحداد وأحمد سعد الرباطي، 2015، ص9).

وقبل أزمة 2008 كان ينظر لخطر السيولة على أنه أبسط أنواع المخاطر بل تم تجاهلها في بعض الدوائر، أما الآن فالمصارف تتعامل بجدية كبيرة مع السيولة وخطورها، فقد أظهرت أزمة 2008 أن السيولة ضرورية لحسن سير الأسواق المالية والقطاع المصرفي وأن جفاف السيولة يمكن أن يكون بشكل سريع ودائم (موقع لجنة بازل، تقرير بازل 3، 2018).

وأهمية السيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية أكبر وذلك للاعتبارات التالية (جمال أحمد زيد الكيلاني، 2015، ص5):

- اهتمام المصارف الإسلامية بالأنشطة الاستثمارية التي تتطلب الاحتفاظ بمستوى أعلى من السيولة وهذا يقلل من العائد الإجمالي للاستثمار بسبب السيولة المجمدة.
- قلة البدائل التي تتوافق مع أحكام الشريعة والتي تمكن المصارف الإسلامية من استثمار الفائض وتوفير السيولة في حالة العجز.
- غياب السوق المالية الثانوية أو سوق التداول الإسلامية.
- بالإضافة إلى إشكالية رقابة المصرف المركزي الربوي على المصارف الإسلامية.

2- معنى المخاطرة عموماً ومخاطر السيولة خصوصاً

1-2- تعريف المخاطرة أو الخطر:

إن مفهوم المخاطرة يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها للمخاطرة، ويمكن تعريفها بأنها "عدم اليقين بحدوث النتائج المطلوبة واحتمال أن يكون المال غير مرغوب" (خديجة خالدي، 2011، ص4).

أو هي "احتمال تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها" (حسين بلعوز، 2005، ص3).

والمخاطرة بالنسبة للمصرف هي "حالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة" (مفتاح صالح، 2009، ص2).

ونحن نرى أن المخاطرة هي الانحراف عما هو متوقع أو مرغوب، فهي مرادفة لعدم التأكد وحقيقة ثابتة يمكن التخفيف من حدتها ولا يمكن إلغاؤها أو إزالتها.

2-2- تعريف مخاطر السيولة:

هي "عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته النقدية ومواجهة طلبات المودعين، لعدم كفاية السيولة بسبب السحوبات المفاجئة والعالية" (جمال أحمد زيد الكيلاني، 2015، ص6). وعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها "تعرض المؤسسة لخسائر محتملة تنشأ من عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة" (غسان سالم الطالب، 2015، ص6).

ما يعاب على هذين التعريفين لمخاطر السيولة وغيرها كثير، تركيزها على خطر عجز السيولة وإظهاره على أنه هو خطر السيولة ككل، والحقيقة أن عجز السيولة والمتمثل في كون الموجودات النقدية في المصرف غير كافية للوفاء بالتزامات المصرف، ما هو إلا جزء من خطر السيولة والذي يشمل خطر فائض السيولة كذلك، والمتمثل في احتفاظ المصرف وتجميده لسيولة تفوق حاجاته منها، وهذا الفائض لا يقل خطورة عن خطر العجز ولذلك يمكن تعريف خطر السيولة بأنه: احتمال وقوع المؤسسة أو المصرف في حالة عدم القدرة على الوفاء بالتزامات لشح السيولة لديه، أو العجز عن توظيف السيولة الزائدة عن حاجته، أو بعبارة أخرى احتمال تعرض المصرف للأثار غير المرغوبة والناجمة عن عدم الاحتفاظ بالمقدار الأنسب من السيولة.

3- تعريف إدارة السيولة أو إدارة مخاطر السيولة:

قلنا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء المخاطرة وخطر السيولة لا يخرج عن هذه القاعدة، فمهما كانت الجهود المبذولة كبيرة والتخطيط المرسوم دقيق، فمخاطر السيولة باقية لذلك لا بد من إدارتها للحد منها لكي لا يكون لها أثر بالغ على ربحية ونمو وبقاء المصارف، ويمكن تعريف إدارة السيولة بأنها:

عرفها المصرف المركزي الماليزي BNM بأنها "احتفاظ المصرف بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد" (بنك نيجار ماليزيا، 2018). وعرفتها لجنة بازل بأنها "قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة" (قتيبة عبد الرحمان العاني، 2015، ص6). وعرفها الخبير الاقتصادي حسن شحاتة بأنها "الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف" (حسين شحاتة، 2010، ص14).

فإدارة السيولة يجب أن تعمل في ظل متناقضين، الاحتفاظ بالقدر الأمثل من السيولة التي تحقق الأمان و القدرة على الوفاء بالتزامات دون إغفال العائد أو الربحية المرضية (سعيد بوهراوة وأكرم لال الدين، 2015، ص8).

أي أن إدارة السيولة أو إدارة مخاطرها تعني أن تستثمر الفوائض المالية دون اكتنازها ودون تضيق للفرص الاستثمارية لتحقيق أقصى ربح ممكن، كل ذلك مع عدم المساس بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته (أسامة العاني و محمد الشويات، 2015، ص8).

4- تعريف المصارف الإسلامية و المركزية:

1-4- تعريف المصارف الإسلامية:

اختلفت وتعددت التعاريف التي وضعها الباحثون للمصارف الإسلامية لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل واحد منهم لهذه المؤسسات، ونكتفي هنا بذكر تعريف واحد منها:

"هي مؤسسات مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية و المالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها، بهدف المساهمة في غرس القيم، المثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق

التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم تحقيق الحياة الطيبة الكريمة لأفراد الأمة الإسلامية" (إسراء مهدي حميد، 2010، ص369).

4-2- تعريف المصارف المركزية:

المصرف المركزي هو مؤسسة نقدية مركزية تترع على رأس النظام المصرفي في كل بلد، تقوم بدور بنك البنوك، إصدار النقود الورقية، الرقابة على الائتمان ووضع السياسة النقدية للبلد، وهي وكيل مالي للحكومة (ناصر سليمان، 2005، ص53).

ثانيا- مشكلة السيولة و واقعها في المصارف الإسلامية:

1- مشكلة السيولة عموما:

إن مشكلة السيولة عموما تتأتى من كون المصرف أو أي منشأة اقتصادية تهدف لتحقيق الربح، ويكون ذلك من خلال زيادة الاستثمار إلى حدود معينة إن تجاوزتها المصارف فإن ذلك سيهدد كيانها المالي وقدرتها على السداد، لزيادة حجم الالتزامات التي عليها وتجميد الكثير من أموالها (ضياء الدين الغنيم، 2008، ص18).

أو بعبارة أخرى فإن احتفاظ المصرف بنسب من السيولة تفوق حاجاته يعبر عن عدم الاستغلال الجيد للموارد المالية المتاحة، ولهذا العجز في توظيف الفائض من السيولة المتوفرة آثار سلبية على ربحية وسمعة المصرف رغم أنه يحقق للمصرف درجة جيدة من الأمان وقدرة على الوفاء بالالتزامات، وإذا أرادت المصارف تجنب الآثار السلبية الناتجة عن الاحتفاظ بنسب عالية من السيولة، وقامت بتوظيفها بغية تحقيق أقصى ربح ممكن فإن ذلك يزيد من درجة خطر عجز السيولة (سعدى أحمد حميد الموسوي، 2016، ص3).

فيجب على المصارف أن تتحكم في السيولة والربحية في آن واحد فتكون على استعداد لتلبية طلبات السحب من قبل العملاء أصحاب الودائع، وفي نفس الوقت توظف الودائع فتوظيفها يدر عائدات على المصارف (Karim CHERIF, 2008, p56) وهذا ما يسمى بإدارة الأهداف المتناقضة للمصارف التجارية.

2- واقع السيولة في المصارف الإسلامية:

أكد أغلب الباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية أن المصارف الإسلامية تعاني من عجز كبير في استثمار فائض السيولة المتوفرة لديها، حيث لم تستوعب الأدوات الاستثمارية المتاحة لديها هذا الفائض (حسين سعيد، 2016، ص3) وهذا أمر سلبي ينعكس على ربحية المصارف الإسلامية وعوائد الاستثمار لديها (عبد القادر الدويك، 2010، ص13)، وقد تم إثارة وبحث هذا الموضوع في مختلف الملتقيات، الندوات والحلقات الدراسية التي نظمت لبحث المشاكل التي تعاني منها المصارف الإسلامية (حسين شحاتة، 2010، ص20).

وهناك دراسات عديدة أكدت جُلها على وجود فائض سيولة غير موظف لدى المصارف الإسلامية، وهذا الفائض يفوق ما لدى المصارف التقليدية من فائض مع ملاحظة أن هذا الفائض أخذ بالتراجع في السنوات الأخيرة.

وسبب وجود هذا الفائض الكبير من السيولة لدى المصارف الإسلامية يعود لجملة من الأسباب، كالاتي: اعتماد على الحسابات الجارية التي تحتم على المصرف الاحتفاظ بنسب سيولة عالية لمواجهة السحوبات اليومية و المفاجئة، ومحدودية السوق النقدية مابين المصارف الإسلامية و غياب السوق المالية الثانوية الإسلامية أو سوق التداول... الخ (أسامة العاني ومحمد الشويات، 2015، ص12).

كما نرى أن المصارف الإسلامية تعتمد الاحتفاظ بمثل هذا الفائض خوفا من العجز لغياب المقرض الأخير، وسنعود بنوع من التفصيل لهذه الأسباب في النقطة الموالية عند الحديث عن طبيعة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية.

ثالثا: تحليل طبيعة إدارة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

إن مشكلة السيولة أو مشكلة فائض وعجز السيولة في المصارف الإسلامية أشد تعقيدا مما هي عليه في المصارف التقليدية، وهناك جملة من الأسباب والاعتبارات التي على أساسها تم الحكم بأن طبيعة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية أشد تعقيدا، وهي أسباب كثيرة تفرقت في كتابات مختلف الباحثين وجمعها وحصرها الباحثان أسامة العاني ومحمد الشويات ونفصلها ونثريها فيما يلي:

يمكن حصر الجوانب الرئيسية لمشكلة السيولة في المصارف الإسلامية في الآتي (أسامة العاني ومحمد الشويات، 2015، ص 11-13): المشاكل المتعلقة بالإطار الشرعي؛ المشاكل المتعلقة بالجانب الابتكاري؛ المشاكل المتعلقة بالبيئة المالية، المشاكل المتعلقة بالجانب القانوني.

1- المشاكل المتعلقة بالجانب الشرعي:

ويمكن إجمالها في وجود ضوابط شرعية يجب على المصرف الإسلامي الالتزام بها والوقوف عند الحلال والحرام وهذا مالا يتبالي به المصارف التقليدية، ولا يجب أن يفهم من كلامي أن الشريعة الإسلامية وقفت عائقا أمام المصارف الإسلامية وصعبت من إدارة سيولتها، لكن ما نقصده أن هناك حرية أو مساحة واسعة للمصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية، كالمطالبة مثلا بعدم التعامل بالربا أو الفائدة أخذا وعطاء، ونظام الفائدة رغم أنه سبب كل أزمات النظام الرأس مالي ككل إلا أنه نظام مرن في إدارة السيولة؛

ومن القيود الشرعية كذلك نجد حرمة بيع الدين رغم أن جزء كبير من أصول المصارف الإسلامية عبارة عن ديون، لكن لا يمكن للمصارف الإسلامية بيع الدين إلا في نطاق ضيق، والمصارف التقليدية بإمكانها بيع الدين والحصول على السيولة اللازمة، وغيرها من الضوابط الشرعية التي تلتزم بها المصارف الإسلامية دون التقليدية؛

بالإضافة لما أشار إليه أسامة العاني ومحمد الشويات عن المشاكل المتعلقة بالجانب الشرعي، نجد كذلك اختلاف الفتاوى حول المنتجات المالية خاصة المنتجات المتعلقة بإدارة السيولة، وبالتالي تتعدد مشكلة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية من هذا الجانب كذلك، فلا بد من توحيد هذه الفتاوى بدل تضاربها وهذا الذي فتح المجال للتلاعب بالشرعية، من قبل بعض المصارف الإسلامية على حساب سمعتها وثقة المتعاملين فيها وفتح المجال واسعا للطعن في مصداقيتها (بوصافي كمال وشياد فيصل، 2013، ص 21).

وتتعرض المصارف الإسلامية لخطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث إذا لم تلتزم بالمعايير الشرعية في تعاملاتها فإن ذلك سيؤدي لسد المصارف لدى عملائها مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم منها، وفي هذا زيادة لحدة مشكلة السيولة (BEN JEDIDIA, KHOUTEM JLASSI MOULDI, 2016, p7).

2- المشاكل المتعلقة بالجانب الابتكاري:

إن المصارف الإسلامية اعتمدت على الكفاءات البشرية المكونة من طرف المصارف التقليدية أو الكفاءات التي عملت مطولا لدى المصارف التقليدية، مما جعلها تنتشر بأفكار ومبادئ المصارف التقليدية، وبالتالي فإن هذه الكفاءات عاجزة عن تطوير أدوات مالية إسلامية بحثه، قادرة على التخفيف من حدة مشكلة السيولة لديها، وإن ابتكرت أداة فإنها تكون إسلامية المظهر وروبية الجوهر، لأن الابتكار أو التطوير ينطلق من تقليد أداة لدى المصارف التقليدية؛

وقد توصل عبد الرحمان بن حامد بن علي الحامد من خلال رسالة دكتوراه إلى أن سبب انحراف أغلب المصارف الإسلامية عن التطبيقات الشرعية، يرجع إلى سيطرة الفكر المصرفي التقليدي على إدارة المصارف الإسلامية وفقد الخبرة والكفاءة في العمل المصرفي الإسلامي (عبد الرحمان بن حامد بن علي الحامد، 2007، ص3).

وإن وجدت الكفاءات البشرية المتمكنة من فقه المعاملات الإسلامية والعلم بالتقنيات البنكية، فإن المصارف الإسلامية عموماً لا تركز على الابتكار والتطوير أو على الأقل لا تطبق الابتكارات والحلول المقترحة من قبل الباحثين ومراكز البحث.

وإن التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية يكون بشكل متفاوت بين مختلف هذه المصارف، حيث يحاول كل مصرف إظهار مدى التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية أكثر من أي مصرف إسلامي آخر، وبالتالي فالحوافز للابتكار منخفضة، فالمصارف الإسلامية بدل أن تتنافس في تقديم أفضل المنتجات التي ترضي العملاء، تتنافس في إظهار الالتزام بالمعايير الشرعية (Anouar Hassoune, 2008, p23)؛

ومن المعلوم أن الفائدة محظورة في الشريعة الإسلامية، وبالتالي لا يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد على أدوات إدارة السيولة التقليدية القائمة على الفائدة، بالإضافة للقيود على بيع الدين ومنع الغرر، ومنه عدم جواز التعامل بالمشتقات التي يظهر فيها الغرر أو الربا، وبالتالي للمصارف الإسلامية عدد قليل من الأدوات والآليات لإدارة مخاطر السيولة (BEN, 2016, p6, JEDIDIA KHOUTEM JLASSI MOULDI)، ويبقى السبق للمصارف التقليدية التي تملك عدد هائل من الأدوات المالية والآليات والحلول المختلفة لإدارة السيولة.

3- المشاكل المتعلقة بالبيئة المالية:

إن أهم مشكلة متعلقة بالبيئة المالية هي عدم نضج السوق المالية الإسلامية، والتي لو كانت في المستوى المطلوب لساهمت بفعالية في حل مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية، من خلال توفير التمويل اللازم في حالة العجز وتوظيف الفوائض المالية وتنشيط حركة الأدوات المالية الإسلامية كالصكوك مثلاً، فالسوق المالية الإسلامية التي تأسست سنة 2002 بالبحرين بالتعاون مع كل من ماليزيا، اندونيسيا، السودان، بروناي والبنك الإسلامي للتنمية، لم تحقق بعد الهدف المرجو منها لحداتها وعدم اكتمال آلياتها وإطارها الشرعي، فالسوق الأولية أو سوق الإصدار تعمل ولكن السوق المالية الثانوية أو سوق التداول محدودة جداً.

وربما قبل الحديث عن السوق المالية الإسلامية يجب أن نتحدث عن ضعف أو محدودية السوق النقدية بين المصارف الإسلامية (أسامة محمد الفولي، 1988، ص2) خاصة التعاملات قصيرة الأجل وبالأخص عندما يتم مقارنتها بالسوق النقدية للمصارف التقليدية، لذلك لابد من تطوير السوقيين النقدية والمالية الإسلامية.

4- المشاكل المتعلقة بالجانب القانوني:

وهذه المشاكل يمكن حصرها في إشكالية رقابة المصارف المركزية الربوية على المصارف الإسلامية، وما يلاحظ أن هذه الرقابة توافق طبيعة المصارف التقليدية دون الإسلامية وسنفضل ذلك في الجزء الخامس من هذا البحث.

رابعاً: تحليل درجة حدة مشكلة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية و التقليدية:

رغم كل ما قلناه عن كون مشكلة السيولة أشد تعقيداً بالنسبة للمصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية إلا أنه قد يقول قائل غير ذلك، فالمصارف الإسلامية أقل عرضة لعجز السيولة لأنها لا تتعرض للسحوبات المفاجئة، فأغلب ودائع المصارف الإسلامية ودائع استثمارية فهي أهم مصدر للأموال لدى هذه المصارف (جلال محمد عبد الغني عبد ربه، 2013، ص20)، ولا

يحق لأصحابها سحبها إلا في تواريخ محددة، عكس المصارف التقليدية أغلب ودائعها جارية تسحب في أي لحظة.

أضف إلى ذلك أن صاحب الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي يعتبر مستثمر يتحمل جزء من الخطر، لمبدأ تقاسم الربح والخسارة ولا يضمن المصرف الإسلامي المبلغ الأصلي ولا الأرباح إلا إذا كان مقصراً، فودائع الاستثمار في المصارف الإسلامية تختلف عنها في المصارف التقليدية التي تضمن أصل الوديعة مع عائد ثابت محدد مسبقاً، وأصحاب الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية لا يتلقون عوائد على ودائعهم المضمونة (Jean-Baptiste DESQUILBET et Fédi KALAI, 2016, p2) وبالتالي احتمال وقوع العجز من هذه الناحية بالنسبة للمصارف الإسلامية أقل.

مواصلة عند الرأي القائل بأن مشكلة السيولة أقل حدة عند المصارف الإسلامية نقول إذن لا داعي لاحتفاظها بنسب مرتفعة من السيولة مادام احتمال وقوعها في العجز محدود.

وفي المقابل رغم كون ودائع المصارف الإسلامية أغلبها استثمارية لا تتعرض للسحب المفاجئ إلا أن القروض التي تمنحها قروض استثمارية يكون المصرف الإسلامي شريكاً فيها، ولن يسترد أمواله إلا إذا وصل المشروع لمرحلة الإثمار أو النجاح أو الربح، وهو ما قد لا يتحقق أصلاً وإذا لم يتحقق النجاح فقد المصرف الإسلامي المال والعائد منه، ناهيك عن احتمال خروج المصرف من الشراكة قبل تحقيق الربح(فرحات الصايفي علي، 2018، ص18).

أضف إلى ذلك أن المصارف الإسلامية عملياً تركز على صيغة المرابحة؛ فينشأ لديها عدد كبير من الديون ولا يمكنها التخلص منها بالبيع للمحاذير الشرعية على بيع الديون(خالدي خديجة وغالب عوض الرفاعي، 2018، ص17-18)، كما أنها لا تملك منظومة من التشريعات والمنتجات والمؤسسات تدعمها في مواجهة تحديات السيولة مثلما تملك المصارف التقليدية. والمصارف التقليدية تحظى بدعم المصرف المركزي ولها سوقين نقدية ومالية نشطة، وللمصارف التقليدية من المنتجات والأدوات ما لا تملكه المصارف الإسلامية لإدارة السيولة. إذن فالمصارف التقليدية لديها قدرة كبيرة على المناورة وحرية أكبر، كل ذلك جعل مشكلة السيولة لديها أقل حدة من مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية(شوقي أحمد دنيا، 2010، ص10-11).

خامساً: البنوك المركزية تزيد من حدة مشكلة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية:

إن البنوك المركزية تفرض نسبة احتياطي قانوني على جميع المصارف، وترتبط هذه النسبة بالحالة التي يمر بها اقتصاد البلد من تضخم أو كساد؛ وتخضع المصارف الإسلامية لهذه النسبة أيضاً إلا أنه قد يتم تخفيض هذه النسبة مراعاة لخصوصية المصارف الإسلامية من قبل بعض البنوك المركزية، التي تعتمد على الازدواجية في التعامل مع المصارف التقليدية من جهة والإسلامية من جهة ثانية(حسين محمد سمحان، 2016، ص11)، وأما إذا لم تراعي طبيعة المصارف الإسلامية في فرض نسبة الاحتياطي القانوني فإن هذه النسبة مجحفة في حقها، على اعتبار أن قدرة المصارف الإسلامية على توليد النقود محدودة، فالمعروف أن أغلب الودائع لدى المصارف الإسلامية ودائع استثمارية(ناصر سليمان، 2005، ص105 و124)، والمصارف مطالبة باستثمارها لتقديم عوائد لأصحابها في شكل أرباح، وإذا لم يتم استثمارها جزئياً أو كلياً فهذا يؤثر على العوائد أو الأرباح، عكس المصارف التقليدية التي تعتبر أغلب الودائع لديها ودائع جارية لا تمنح عليها فوائد وتغطي نسبة الاحتياطي القانوني منها.

وإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني قد وضعت لضمان الودائع فإن المصرف الإسلامي غير مطالب بتقديم عوائد إلا إذا تحقق الربح، بل الودائع الاستثمارية في حد ذاتها إن ضاعت وثبت أن

المصرف الإسلامي غير مقصر فإنه لا يضمن حتى أصل الوديعة، والعمل على علم بهذا أو قبل شروط العمل مع المصرف الإسلامي القائمة على الغنم بالغرم (ناصر سليمان، 2005، ص112). فيجب تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بالنسبة للمصارف الإسلامية، ليسهل عليها تغطيتها من خلال الودائع الجارية المحدودة لديها دون اللجوء للودائع الاستثمارية؛

إن المصارف المركزية تفرض نسبة سيولة على جميع المصارف بما فيها المصارف الإسلامية، وهذه النسبة مجحفة في حق المصارف الإسلامية فلا يعقل أن تحسب على الودائع الاستثمارية، وكذلك مكونات الأموال السائلة لا تناسب المصارف الإسلامية حيث تتضمن بنودا لا مكان لها في محفظة الأوراق المالية للبنوك الإسلامية، مثل السندات الحكومية، أذون الخزينة والأوراق التجارية المخصومة (أحمد محمد السعد وحمود بني خالد، 2014، ص18).

إن المصارف الإسلامية تحتفظ بنسب سيولة زائدة عن الحاجة تجنباً للتعامل مع المقرض الأخير أو المصرف المركزي لكي لا تقع في الربا (سليمان ناصر، 2004، ص10-13).

كما لا تسمح القوانين في معظم الدول للمصارف التجارية وقد اعتبرت المصارف الإسلامية منها، من المساهمة في رؤوس أموال الشركات بما يزيد عن حقوق الملكية وهذا يتنافى مع طبيعة المصارف الإسلامية القريبة من مصارف الاستثمار (سليمان ناصر، 2004، ص11)؛

تفرض المصارف المركزية رقابة على الانتماء الممنوح من قبل المصارف التقليدية خوفاً من توسعها فيه، مما قد يعرضها لأزمة سيولة بالإضافة لإحداث تضخم في الاقتصاد لقدرتها على توليد النقود، وإذا كانت هذه الرقابة على المصارف التقليدية ضرورية فإنها مجحفة في حق المصارف الإسلامية لأنها تقدم استثمارات وليس قروضاً (حكيم براضية، 2011، ص48-49).

خاتمة:

إن المصارف الإسلامية ورغم الأهمية الكبيرة التي أولتها للسيولة والمجهودات التي بذلتها لإدارتها، إلا أن مشكلة السيولة أو مشكلة فائض وعجز السيولة في المصارف الإسلامية بقيت أشد تعقيداً مما هي عليه في المصارف التقليدية، وبقيت المصارف الإسلامية تعاني من عجز في استثمار فائض السيولة المتوفرة لديها، ومنه التعرض للأثار السلبية لفائض السيولة والتخوف المستمر من عجزها، لعدة اعتبارات أو أسباب أو مشاكل بداية بصعوبة إدارة الأهداف المتناقضة الربحية؛ السيولة والأمان، ومشاكل أخرى تختص بها المصارف الإسلامية دون غيرها، منها الشرعية ومنها القانونية وأخرى متعلقة بالجانب الابتكاري، ومشاكل راجعة للبيئة التي تعمل بها هذه المصارف.

النتائج المتوصل إليها:

- 1- مصطلح السيولة له معاني مختلفة وهذا راجع لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث لهذا لمصطلح، إلا أن معانيها تدور حول النقد وما يسهل تحويله إلى نقد دون خسائر رأس مالية.
- 2- مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية لا يختلف عن مفهومه في المصارف التقليدية.
- 3- إن للسيولة أهمية كبيرة لبقاء، ربحية، نمو وسمعة المصارف، وأهميتها بالنسبة للمصارف الإسلامية أشد لعدة اعتبارات.
- 4- إن مشكلة السيولة عموماً بالنسبة للمصارف التجارية تأتي من صعوبة إدارة الأهداف المتناقضة، الربحية، السيولة والأمان.
- 5- إن المصارف الإسلامية تعاني من عجز كبير في استثمار فائض السيولة المتوفرة لديها وهو أكبر من فائض السيولة لدى المصارف التقليدية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها قلة الأدوات المالية لإدارة سيولتها والقيود الشرعية على بعضها، وقلة الابتكار ومحدودية السوق النقدية ما

بين المصارف الإسلامية وغياب السوق المالية الثانوية الإسلامية و غياب المقرض الأخير وغيرها.

6- إن مشكلة السيولة أو مشكلة فائض وعجز السيولة في المصارف الإسلامية أشد تعقيدا مما هي عليه في المصارف التقليدية، لأسباب شرعية، قانونية وأسباب أخرى متعلقة بالجانب الابتكاري والبيئة المالية.

7- إن المصارف المركزية تزيد من حدة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية لعدم مراعاتها لطبيعتها وطبيعة عملها.

8- إن المصارف سواء التقليدية منها أو الإسلامية في حاجة دائمة لابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة، للأهمية البالغة لمثل هذه الابتكارات بالنسبة للمصارف.

9- إن أهمية ابتكار أدوات وآليات جديد لإدارة سيولة المصارف الإسلامية أكبر لسببين، لأن مشكلة السيولة عندها أكبر مما هي عليه في المصارف التقليدية ولأنها تعاني من شح في هذه الأدوات.

10- وعلى الرغم من إجماع الكل على أهمية التطوير المستمر للمنتجات المالية إلا أن المصارف الإسلامية لم تهتم بالشكل الكافي بذلك مقارنة بالمصارف التقليدية، التي نجدها تولي اهتماما أكبر في هذا الجانب وتنفق مبالغ طائلة لتطوير وابتكار منتجاتها المالية، وكثيرا ما تعمل المصارف الإسلامية على تقليد أو محاكاة المنتجات التي تبتكرها المصارف التقليدية.

11- إن حاجة المصارف الإسلامية للسوق المالية الإسلامية كبيرة وذلك لغياب المقرض الأخير، وضعف السوق النقدية ما بين المصارف الإسلامية، وللفوائض المالية الكبيرة التي عجزت عن توظيفها أو لشدة مشكلة السيولة عموما وقلة أدوات إدارة السيولة وعدم تنوعها، كل هذا يجعل من تطوير وتنشيط السوق المالية الإسلامية خصوصا سوق التداول أمرا أكثر من ضروري.

12- إن المشكلة في السوق المالية الإسلامية ليست في سوق الإصدار فهي سوق نشطة شهدت عدد هائل من الإصدارات بعشرات المليارات من الدولارات، ولكن المشكلة تكمن في سوق التداول التي تحتاج لمزيد من العمل من خلال دراسة وتطوير حجم و وظائف وكيفية إدارة هذه السوق.

قائمة المراجع:

1- أحمد محمد السعد وحمود بني خالد(2014)، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة نموذجا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن.

2- أسامة العاني ومحمد الشويات(2015)، إدارة السيولة النقدية للمصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، حول "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية" جامعة النجاح الوطنية - كلية الشريعة الأردن.

3- أسامة محمد الفولي(1988)، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة المسلم المعاصر، ع 88، الكويت.

4- إسرائ مهدي حميد(2010)، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، م 18، ع 2، العراق.

5- جلال محمد عبد الغني عبد ربه(2013)، الاتجاهات الحديثة للمعايير المحاسبية الإسلامية للخدمات المصرفية وتفعيلها لتتنوع مع الواقع الاقتصادي الحالي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني، الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المنظم من قبل كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلوان الوطنية، الأردن.

- 6- جمال أحمد زيد الكيلاني(2015)، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية حول "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية" جامعة النجاح الوطنية – كلية الشريعة الأردن.
 - 7- حسين بلعزوز(2005)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جبجل- الجزائر.
 - 8- حسين شحاتة(2010)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي في دورته 20، المنعقدة بمكة المكرمة، السعودية.
 - 9- خديجة خالد(2011)، إدارة المخاطرة في البنوك الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة قطر.
 - 10- سعيد بوهراوة وأكرم لال الدين(2015)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الواقع والآفاق، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن للمالية والمصرفية الإسلامية، حول "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية" جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن.
 - 11- سليمان ناصر(2004)، مشكلة فائض السيولة لدى المصارف الإسلامية والحلول المقترحة لها، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الادخار المصرفي والتنمية في البلدان الإسلامية، والمنظم من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، فندق الأوراسي، الجزائر.
 - 12- شوقي أحمد دنيا(2010)، إدارة السيولة في المصرف الإسلامي، بحث مقدم للدورة العشرية للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية.
 - 13- صابرين بن المبروك حداد وأحمد سعد الرباطي(2015)، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية الأسس والنظريات، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، حول "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية" جامعة النجاح الوطنية – كلية الشريعة، الأردن.
 - 14- ضياء الدين الغنيم(2008)، السيولة والربحية، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
 - 15- عبد الرحمان بن حامد بن علي الحامد(2007)، تطبيقات التورق المصرفي في المصارف السعودية وآثاره على الاقتصاد، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
 - 16- غسان سالم الطالب(2015)، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن.
 - 17- قتيبة عبد الرحمن العاني(2015)، اليد الخفية للمصارف الإسلامية في إدارة السيولة، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية حول "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن.
 - 18- مفتاح صالح(2009)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
 - 19- ناصر سليمان(2005)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، ورقلة، الجزائر.
- مقالات منشورة على مواقع الكترونية:

3- Jean-Baptiste DESQUILBET et Fédi KALAI, 2016, La banque conventionnelle et la banque islamique avec fonds propres contrat de dépôt et partage du risque de liquidité page 2, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-/document>.

4-Karim CHERIF, 2008 ,LA FINANCE ISLAMIQUE ,Analyse des produits financiers islamiques , Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES Haute Ecole de Gestion de Genève (HEG-GE) Économiste d'entreprise page56.